



الأولى التمويل  
FIRST FINANCE

### محضر اجتماع الهيئة العامة العادي العشرون

المنعقد يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥/٠٦/٣٠

بناءً على الدعوة الموجهة ووفقاً لأحكام قانون الشركات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه، تم عقد اجتماع الهيئة العامة العادي لعام ٢٠٢٥، وذلك لمناقشة جدول أعمال الهيئة العامة العادي، وذلك في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥/٠٦/٣٠ عن بعد ومن خلال وسيلة الاتصال المرئي والالكتروني ( ZOOM ) وذلك للنظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال.

ترأست الاجتماع السيدة/ هجرة محمد الفارس حماد رئيس مجلس الإدارة في الشركة والتي رحبت بعطوفة مندوب مراقب عام الشركات الأستاذ / فارس شاهين والذي بدوره رحب بالسادة الحضور وبالهيئة العامة ثم أعطى الكلمة لرئيس الجلسة لإكمال وقائع الاجتماع.

أعلنت رئيس الجلسة ومن خلال كاتبة الجلسة ربي عامر بعارة عن توفر النصاب القانوني لهذا الاجتماع بحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة، وبحضور مدقق الحسابات السادة مكتب عبيدات والصالح محاسبون قانونيون، كما حضر الاجتماع (١١) مساهم من أصل (٣٦,٢٦٨) مساهم يحملون أصالة (٢٦,١٠٨,٣٨٤) سهم ولا يوجد أسهم وكالة مما يشكل ٧٩,١٪ من رأس المال مال الشركة البالغ ٣٤,٢٠٠,٠٠٠ دينار من ضمنها أسهم خزانة بقيمة ١,٢٠٠,٠٠٠.

كما وتم توجيه الدعوات للسادة المساهمين حسب الأصول و الإعلان عن موعد هذا الاجتماع عن طريق النشر في صحيفتين يوميتين بتاريخ ٢٠٢٥/٠٦/١٧ وعلى وسائل الإعلام الصوتية بتاريخ ٢٠٢٥\٠٦\٢٩ وعلى الموقع الإلكتروني للشركة وتم الإفصاح عنه لدى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان. وبهذا يعتبر الاجتماع قانونياً وتعتبر قراراته ملزمة لكافة المساهمين.

وقامت رئيسة الجلسة بتعيين الأنسة ربي عامر بعارة كاتبة للجلسة وتعين مراقبين لفرز الأصوات السيد عبدالله مخلوف والسيد أحمد عطية.

وهنا وجه مندوب مراقب عام الشركات سؤالاً لرئيس مجلس الإدارة فيما إذا قامت باتخاذ كافة الإجراءات القانونية التي نص عليها قنوت الشركات والمتعلقة باجتماعات الهيئات العامة والتعليمات الصادرة بمقتضاه ، حيث أجابت رئيس مجلس الادارة بأنه تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتعليمات الصادرة بمقتضاه لذلك، وبعدها طلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيسة الجلسة المباشرة ببند الدعوة المتعلقة بالاجتماع وقامت رئيسة الجلسة بتلاوة بنود الاجتماع.

### البند الأول: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق.

حيث وافق الحضور بالاجماع على إعفاء رئيسة الجلسة من تلاوة بنود محضر الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤\٠٤\٢٨ .

لحمى حماد

الفرع الرئيسي Main Branch	فرع اربد Irbid Branch	فرع الزرقاء Zarqa Branch	فرع الوحدات Al Wehdat Branch	فرع العقبة Aqaba Branch
الرقم الموحد: 06 / 5506740	الرقم الموحد: 06 / 5506740	الرقم الموحد: 06 / 5506740	الرقم الموحد: 06 / 5506740	الرقم الموحد: 06 / 5506740

رأس المال المدفوع: ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني



**البند الثاني: تلاوة تقرير هيئة الرقابة الشرعية للشركة عن السنة المنتهية في ٢٠٢٤\١٢\٣١ والمصادقة عليه.**

وهنا قامت رئيسة الجلسة بإعطاء الكلمة للدكتور علي محمد حسين الموسى رئيس هيئة الرقابة الشرعية ، الذي قام بدوره بتلاوة كامل التقرير حسب الأصول ، وبعد التصويت على ما ورد في التقرير، أعلنت رئيسة الجلسة المصادقة على ما ورد به باجماع الحضور.

وهنا وجه مندوب مراقب عام الشركات سؤالاً إلى رئيسة الجلسة حول الاجتماع السابق الذي لم يتم فيه اقرار البيانات المالية وفيما إذا تم الموافقة على البند الثاني ، فأجابت رئيس الجلسة أنه تم الموافقة على البند بالاجماع. وهنا أشار د.أحمد أبو خديجة بمدخله بأنه ليس على علم بقرارات الاجتماع السابق، حيث طلب مندوب مراقب عام الشركات من كاتبة الجلسة تلاوة هذه الجزئية من الاجتماع السابق حيث قامت كاتبة الجلسة بتلاوة ما تضمنه الاجتماع السابق وكان القرار الموافقة بالاجماع حول هذا البند.

**البند الثالث: تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال سنة ٢٠٢٤ والخطة المستقبلية والمصادقة عليها.**

حيث اشارت كاتبة الجلسة أنه تم نشر التقرير على موقع البورصة الرسمي وتم توزيعه على المساهمين، حيث طلب مندوب مراقب عام الشركات نتيجة التصويت على هذا البند في الاجتماع السابق، وهنا اشارت كاتبة الجلسة بأنه تم التحفظ على تقرير مجلس الادارة بنسبة ١٠٠٪ عن أعمال الشركة السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤\١٢\٣١ ، والمنبثق من قرار مجلس الادارة المنظم لغايات اقرار الميزانية السنوية للشركة عن عام ٢٠٢٤ . وهنا أعلن مندوب مراقب عام الشركات الاقتراح المقدم من السيد هشام زكي جبر -عضو مجلس الإدارة- بالتصويت على التقرير المتضمن لأعمال مجلس الإدارة والخطة المستقبلية للشركة والتصويت عليه مباشرة من قبل الحضور كونه منشور مسبقاً على موقع الشركة وموقع البورصة. حيث أعلنت رئيسة الجلسة موافقة أعضاء الهيئة العامة بالاجماع على الإعفاء من تلاوة التقرير والتصويت عليه مباشرة ، حيث طلب مندوب مراقب عام الشركات التصويت مباشرة على ما ورد في البند الثالث في الدعوة ، وبعد الانتهاء من عملية التصويت على ما ورد في البند الثالث في الدعوة، أعلنت رئيسة الجلسة موافقة أعضاء الهيئة العامة على ما ورد به بالاجماع .

**البند الرابع: تلاوة تقرير المحاسب القانوني المستقل عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤\١٢\٣١ .**

حيث قامت كاتبة الجلسة بناء على طلب مندوب مراقب عام الشركات بتلاوة نتيجة التصويت في الاجتماع السابق عن هذا البند ، حيث أفادت كاتبة الجلسة بأنه تم التحفظ بنسبة ١٠٠٪ على ما ورد في البيانات المالية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤\١٢\٣١ ، حيث صحح مندوب مراقب عام الشركات أنه يريد نتيجة التصويت على ما ورد في تقرير المدقق ، فأفادت كاتبة الجلسة بأنه تم التحفظ أيضاً على ما ورد في تقرير المدقق للسنة المالية في ٢٠٢٤\١٢\٣١ ، بنسبة تحفظ بلغت ٧٥,٢٨٢٪ من الحضور ، بينما شكلت نسبة ٢٤,٧١٨٪ من الحضور الموافقة على التقرير .

*Handwritten signature and stamp*





وهنا اقترح السيد هشام جبر تلاوة تقرير المحاسب القانوني عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤\١٢\٣١ لأهيئته ، وقد أجمع أعضاء الهيئة العامة بالموافقة على قراءة التقرير ، وبالتناوب فقد طلب مندوب مراقب عام الشركات من السيد نبيل عبيدات تلاوة التقرير حيث قام الأخير بتلاوة الرأي في تقرير مدقق الحسابات المستقل كما ورد في التقرير . والذي انتهى بتصويت الهيئة العامة بالموافقة على تقرير المحاسب القانوني، وقد اعلنت رئيسة الجلسة الموافقة بالاجماع على ما ورد في البند الرابع من بنود الدعوة.

#### البند الخامس: الاطلاع على البيانات المالية للشركة كما هي في ٢٠٢٤\١٢\٣١ والمصادقة عليها.

حيث طلب مندوب مراقب عام الشركات من كاتبة الجلسة اطلاع الهيئة العامة على نتيجة التصويت في الاجتماع السابق على هذا البند ، حيث أعلنت كاتبة الجلسة بأنه قد تم التحفظ بنسبة ١٠٠٪ على البيانات المالية في السنة المنتهية في ٢٠٢٤\١٢\٣١ ، حيث جرى بعد ذلك التصويت على البند الخامس من بنود الدعوة وكانت نتيجة التصويت كما أعلنتها رئيسة الجلسة موافقة بالاجماع على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤\١٢\٣١.

وهنا وجه مندوب مراقب عام الشركات سؤالاً لرئيسة الجلسة فيما اذا كانت قد تلقت أي أسئلة او استفسارات من أعضاء الهيئة العامة قبل الاجتماع وتذكير من كاتبة الجلسة فقد افادت رئيسة الجلسة بأنه قد ورد استفسارين على البريد الالكتروني للشركة . حيث طلب مندوب مراقب عام الشركات التوضيح للهيئة العامة حول هذين الاستفسارين ومن قام بتوجيههما . وأفادت كاتبة الجلسة بأنهما مساهمين ، أحد الاستفسارات ورد من د. مازن مأمون يوسف أبو خضر ، حيث كان الاستفسار حول عدم قيام الشركة بتوزيع اي ارباح منذ أكثر من ٤ سنوات مع العلم بوجود ارباح مدور كبيرة ، وطلب رفع نسبة التوزيع من ١٪ الى ٣٪ على الاقل . حيث ردت الإدارة على هذا الاستفسار بأنه سيتم الاجابة على ذلك اثناء الاجتماع .

أما بالنسبة للاستفسار الثاني فقد ورد من السيد محمد أحمد حياصات وقد تضمن ٤ اسئلة كان اولها ، ما هي قيمة القروض الراكدة لأكثر من سنة؟ لأكثر من سنتين؟ لأكثر من ثلاث سنوات؟

والسؤال الثاني : أ) ارجو تفسير وبيان اسباب ارتفاع مجمل الخسائر الإثمانية البالغة ١٩,٠٨٥,٩١٥ ديناراً والتي تمثل ما نسبته ٥٥,٨٪ من رأسمال الشركة . ب) ما هو اسم الجهة التي سببت أكبر خسارة للشركة؟ ج) ما هي اسباب عدم تقديم ضمانات كافية؟

السؤال الثالث ، وردت في كلمة رئيس مجلس الادارة في صفحة رقم ١٩ من التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤ أن الشركة وحرفياً " إستطاعت وبفضل الله ثم بفضل استراتيجيتها المدروسة وكفاءة فريق العمل أن تحافظ على استقرارها وتحقق نموا ملحوظا في مختلف قطاعاتها، وقد عكست نتائجنا المالية هذا الاداء الايجابي " ، وبالرجوع إلى النسب المالية الموجودة في صفحة ٣٥ من التقرير السنوي نجد ان نسبة عائد السهم والعائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين لعام ٢٠٢٤ هي اسوا من نسب عام ٢٠٢٣ وعام ٢٠٢٢ لا بل إن نسب عام ٢٠٢٤ تساوي تقريبا نصف نسب عام ٢٠٢٢ فإذا استمر الوضع على ذلك فإلى اين سنصل؟ أرجو من رئيس مجلس الادارة أن يوضح اين هو الاداء الايجابي للنتائج المالية ؟

*أبو جبر*



# الأولى للتمويل FIRST FINANCE

السؤال الرابع : فيما عدا الاراضي المرهونة للشركة من قبل المقترضين، ما هي قيمة الاراضي المسجلة بأسماء ذوي علاقة ومرهونة للشركة ومن هم هؤلاء ؟

وبعد تلاوة الأسئلة الواردة للشركة قبل الاجتماع طلب مندوب مراقب عام الشركات تزويده بالأجوبة التي قدمتها الشركة على هذه الأسئلة ، وهنا قامت رئيسة الجلسة بإحالة الإجابات للسيد فادي حسن اعديلي المدير العام للشركة ، وحول الاستفسار الأول أفاد بأن جميع الشركات تعرضت في عام ٢٠٢٠ إلى جائحة كورونا مما انعكس سلباً على وضعها المالي وكان هذا أحد الأسباب الأساسية لعدم توزيع الأرباح، وكما أن الشركة كانت تملك وكالات استثمار بقيمة ١٠,٥٠٠,٠٠٠ دينار تم ارجاعها بالكامل لأصحابها ذوي العلاقة ، حيث ارتأت الشركة عدم توزيع الأرباح وارجاع هذه الوكالات لأصحابها ، أما فيما يتعلق برفع نسبة الأرباح للسنة الماضية من ١٪ إلى ٣٪ ، فقد اقرت الهيئة العامة توزيع نسبة ١٪ عن عام ٢٠٢٤ وليس عن عام ٢٠٢٥ .

أما فيما يتعلق بقيمة القروض الراكدة ، ففيما يتعلق بالقروض الراكدة لأكثر من سنة فقد بلغت ١,٩٠٠,٠٠٠ دينار ، أما فيما يتعلق بالقروض الراكدة لأكثر من سنتين فقد بلغت بمحدود ٣,٥٠٠,٠٠٠ دينار ، و القروض الراكدة لأكثر من ثلاث سنوات بلغت بمحدود ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار .

أما بالنسبة لأسباب ارتفاع الخسائر الائتمانية البالغة ١٩,٠٠٠,٠٠٠ دينار تقريباً والتي تمثل ٥٥,٨٪ من رأس مال الشركة، ونوه بأنها ليست بمحمل خسائر وإنما مخصص خسائر ائتمانية يتم اعتماده من خلال معيار يسمى معيار ٩ ، يتم من خلاله احتساب هذا المخصص ، ويتم احتساب هذا المخصص من محفظة تمويل للشركة وليس من رأس مال الشركة لأنه ينعكس على محفظة التمويل ، لأنه لو اطلعنا على محفظة التمويل كما هو في ٢٠٢٤\١٢\٣١ ، كانت محفظة التمويل بقيمة ٤٩,٤٠٠,٠٠٠ دينار ويشكل هذا المخصص نسبة ٣٨,٦٪ .

أما بالنسبة للجهة المسببة للخسائر فهي شركة أبناء أحمد مراد ، حيث بلغت ديونهم ما يقارب ٥ مليون دينار وهو ذات الشخص الذي حققنا منه ارباح بلغت ما يقارب ٢,٥٠٠,٠٠٠ دينار ، وهنا سياسة الشركة الداخلية فيما يتعلق بهذا الدين سواء كانت شيكات او كومبيالات او عقارات كلها تعتبر ضمانات ، وأن الضمانات التي تأخذها الشركة هي ضمانات عينية ، تم التحصيل عليها سواء كانت شقق أو اراضي أو فلل، لكن الشخص نفسه (العميل) هارب خارج البلاد ، حيث تم إقامة قضايا بمواجهته ولكنه هرب خارج البلاد، حيث قام مندوب مراقب عام الشركات بالاستفسار حول الإجراءات القانونية التي اتخذتها الشركة لتحصيل الدين وكانت الإجابة عليه من المدير العام بأن الشركة حصلت على جزء ولا تزال بصدد اكمال الإجراءات ، وهنا وجه د. هيثم الزعي -عضو مجلس الإدارة- سؤالاً ما هي قيمة الضمانات التي اتخذتها الشركة حول هذا الدين ، حيث أجاب السيد فادي بأن الضمانات فاقت ٥ مليون دينار وهي تتراوح بين شيكات وكومبيالات والضمانات العينية ، حيث استوضح د. هيثم الزعي ما هي قيمة الضمانات العينية التي اتخذتها الشركة فأجاب السيد فادي ، بأنها غير متوفرة الآن ويحتاج الى سحب كشف ويمكن أن يزوده به لاحقاً ، وقد أفاد د. هيثم الزعي بأنه لا مانع من ذلك لاحقاً .

هبة عمار





# الاولى للتمويل FIRST FINANCE

أما بالنسبة لما ورد على السؤال الثالث أعلاه ، أن الاستاذ محمد الحياصات قد اتخذ المؤشرات التي تعود على ارباح الشركة لعام ٢٠٢٤ ، ولو اطلعنا عليها فكلها عائد حقوق المساهمين أو على الموجودات ، والآن ارباح عام ٢٠٢٤ ، كانت أقل من ارباح ٢٠٢٣ بحدود ٤٠٠,٠٠٠ دينار، وذلك يعود لوجود اتفاقية لعام ٢٠٢٣ مع شركة بيت للاستثمار للخدمات المالية، كان دينها معدم في عام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ . وتم عمل اتفاقية مع شركة تدعى عبر المفرق للتعيين بليون دينار اردني، وتم تحصيلها وتم الاعتراف بهذا المبلغ بالكامل في عام ٢٠٢٣ ، يعني لو اطلعنا على بند الإيرادات الاخرى سنجد الفرق ٤٣٠,٠٠٠ دينار في عام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠٢٤ ، وهذا هو السبب الرئيسي ، أما بالنسبة لإيرادات التمويل ، بالنسبة لعام ٢٠٢٣ و عام ٢٠٢٤ فهي تقريبا مقاربة ، وقد استفسر مندوب مراقب عام الشركات من السيد فادي هل اعتبرت الادارة هذا الموقف إيجابيا ، فأجاب نعم موقف إيجابي ، لأنه اذا اعتبرنا معدل الدوران في الشركة من ٤ سنوات الى ٥ سنوات ، وإذا رجعنا الى العام الذي حصلت به جائحة كورونا نجد انه تم عكس كافة الاثار السلبية على عام ٢٠٢٥ ، ولذلك معدل دوران اي مبيع من ٤-٥ سنوات، وأيضا لو اطلع أي من أعضاء مجلس الإدارة على معدل التمويلات سيجد ان هناك زيادة سنوية ، ولكن سينعكس كل هذا السنة الحالية والسنة القادمة .

هنا قام السيد هشام جبر بتوجيه استفسار للسيد فادي بعد موافقة مندوب مراقب عام الشركات ، حيث أضاف بأن التأثير المتعلق بسنة كورونا ٢٠٢١ هو تأثير تدريجي يمتد إلى ٢٠٢٥ ، وبالتالي يقل تدريجي وقد وافق على ذلك السيد فادي وكان ذلك توضيحا للمشاركين ، وقال السيد هشام جبر للسيد فادي اعديلي أنه يريد أن يتأكد من مصطلح كان قد ذكره وهو أن التأثير الأكبر ظهر في عام ٢٠٢٥ ، فأجاب السيد فادي أن المقصد ليس كذلك ، حيث أن المقصد في عام ٢٠٢١ تم إيقاف التمويلات ، ولكن أرباحها في السنوات السابقة انتهت وهذا معنى أن التمويلات التي تمت في ٢٠١٦ تم تحصيل ارباحها في ٢٠٢٠ ، أما في عام ٢٠٢٠ لم يحصل أي تمويل ، حيث أضاف السيد هشام أن هذا لا يؤثر على عام ٢٠٢٥ ، لأن الأرباح المتحققة في ال ٢٠٢٥ هي متعلقة بالتمويلات التي تمت ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ ، فأضاف السيد فادي وكذلك ٢٠٢٢ و ٢٠٢١ وما قبل وذلك فيما يتعلق بالمولدين لمدة ٦ سنوات أو ٧ سنوات، فرد السيد هشام أن ما يقصده هو معدل ما ذكره السيد فادي بين ٤ و ٥ سنوات فأجاب السيد فادي هذا صحيح ، وقال السيد هشام وبالتالي أن التمويلات التي تمت ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ يجب أن تظهر أرباحها في عام ٢٠٢٥ ومع احترامي لك فلا يكون هذا السبب هو السبب الذي ذكرته حيث أن الأرباح يجب أن تظهر في عام ٢٠٢٥ بناء على كلامك ، فلو قلنا التمويل ممنوح بعام ٢٠٢٤ مقارنة مع ٢٠٢٣ هل نجد هناك زيادة أم نقصان ، فأجاب السيد فادي أن هناك زيادة في التمويل ، وأيضا أضاف لو تمت مقارنة ٢٠٢٣ مع ٢٠٢٢ ستجد هناك زيادة، أما لو تمت المقارنة ٢٠٢١ مع ٢٠٢٢ ستجد فرق شاسع، و ٢٠٢٢ مع ٢٠٢١ لا تقارن ، فأضاف السيد هشام إذا الأرباح التشغيلية في عام ٢٠٢٥ من الأعمال الرئيسية للشركة يجب أن تكون مرتفعة، وأضاف السيد هشام استفسارا لو اتخذنا الأرباح التشغيلية في ٢٠٢٤ المتعلقة بالميزانية التي ناقشناها الان ، هل هي افضل من الأرباح التشغيلية المتحققة في عام ٢٠٢٣ ، فأجاب السيد فادي هي ما يقارب نفس الشيء ، وهي تقارب ٩٠٠,٠٠٠ دينار لكلتا السنتين ، حيث أن إيرادات التشغيل بشكل عام كانت حوالي ١,٩٠٠,٠٠٠ دينار في عام ٢٠٢٤ ، و ٢٠٢٣ بقيمة ١,٩١٦,٠٠٠ دينار بفارق ١٦ الف دينار ، وأضاف السيد هشام بأن هذا الجواب هو جواب على سؤال السيد محمد حياصات حول ائتمار الشركة بشكل تدريجي إذا بقيت على هذا الحال ، وانما ما ناقشناه انا والسيد فادي على أن الشركة تسيير على خط متوازي لا يؤدي إلى التطور ولكنه لا يؤدي إلى الاغتيال أيضا.

*Handwritten signature and stamp of the company.*



الأولى التمويل  
FIRST FINANCE

أما فيما يتعلق في الجواب على السؤال الرابع والذي يخص الأراضي المرهونة من المقترضين قيمتها من الشركة تبلغ ٣,٧٧٣,٠٠٠ دينار متبقي منها ٢,٨٤٩,٠٠٠ دينار لأنه تم بيع باقي القطع والسبب في عدم تسجيلها باسم الشركة ، لأنه ليس من غايات الشركة الاستملاك من العملاء مباشرة إلا عن طريق المحاكم والمزادات ، وأن جميع القطع مرهونة رهنا للشركة الأولى للتمويل ، وهنا قام السيد محمد حياصات بتوضيح استفساره الذي يتعلق بالأراضي المسجلة لمصلحة الشركة من غير المقترضين ، فأجاب السيد فادي ان قيمة هذا الأراضي ٣,٧٧٣,٠٠٠ دينار، الآن متبقي منها ٢,٨٥٠,٠٠٠ دينار تقريبا، ولم يتم تسجيلها باسم الشركة لأنه تم أخذها من العميل من خلال مصاحلات تمت بيننا وبين العميل ، ولكن ليس من غايات الشركة تسجيلها باسم الشركة لأنها لم تطرح في المحكمة ودخلت مزاد لتملكها منه وهذا يعني ان الأرض لم تطرح في المزاد وتم اخذ قيمتها نقدا من العميل من خلال مصلحة وقد استفسر مندوب مراقب عام الشركات بقوله ان الفرق بين المبلغين ٣,٧٧٣,٠٠٠ و ٢,٨٤٩,٠٠٠ ، ثم تحصيله نقدا هل تعني هذا ؟ فاجاب السيد فادي ، يتم بيعه ومن ثم تحصيله نقدا .

وهنا طلب مندوب مراقب عام الشركات الانتقال إلى التصويت على البند الخامس من بنود الدعوة ، حيث كان التصويت السابق بالتحفظ بنسبة ١٠٠٪ وعدم المصادقة ، واليوم سنقوم بالتصويت على ذلك مجددا ، وطلب من رئيسة الجلسة إعطائه النتيجة النهائية بعد التصويت، حيث أبلغت رئيسة الجلسة بأن نتيجة التصويت النهائية على البند الخامس هي موافقة الهيئة العامة بالاجماع على البيانات المالية كما هي في ٢٠٢٤\١٢\٣١.

#### البند السادس: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام ٢٠٢٤ ضمن الحدود التي نص عليها القانون.

أفادت كاتبة الجلسة بأن نتيجة التصويت كانت ٧٥,٢٨٢٪ موافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة الحالي للسنة المالية المنتهية ٢٠٢٤\١٢\٣١، في المقابل تم التحفظ بنسبة ٢٤,٧١٨٪ على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة الحالي ، حيث أكد مندوب مراقب عام الشركات على أن التصويت السابق على البند السادس انطوى على الموافقة على إبراء أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٤ ، وطلب التصويت على ذلك للتأكيد على ما سبق ، وطلب من رئيسة الجلسة بتزويده بنتيجة التصويت، حيث أبلغت رئيسة الجلسة بأن نتيجة التصويت هي موافقة بالاجماع.

وهنا سجل عضو مجلس الإدارة السيد محمود الحياصات مداخلة تضمنت عدم الموافقة على إبراء أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٤ ، حيث أشارت كاتبة الجلسة أنه ليس عضو هيئة عامة بل هو عضو مجلس إدارة ممثل عن الشركة العربية الدولية للتعليم والاستثمار، وطلب مندوب مراقب عام الشركات تثبيت ذلك في الحضر ، وأشار أن الهيئة العامة قررت بالاجماع إبراء أعضاء مجلس الإدارة عن الأعمال في ٢٠٢٤ ، مع تحفظ السيد محمود الحياصات ، عضو مجلس الإدارة الحالي لعام ٢٠٢٥ على هذا الإبراء بصفته عضو مجلس إدارة ممثل عن الشركة العربية الدولية للتعليم والاستثمار.

هجره محار

الفرع الرئيسي Main Branch	فرع اربد Irbid Branch	فرع الزرقاء Zarqa Branch	فرع الوحدات Al Wehdah Branch	فرع العقبة Aqaba Branch
الرقم الموحد: 06 / 5506740	الرقم الموحد: 06 / 5506740	الرقم الموحد: 06 / 5506740	الرقم الموحد: 06 / 5506740	الرقم الموحد: 06 / 5506740





الأولى للتمويل  
FIRST FINANCE

**البند السابع: انتخاب مدقق حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة ٢٠٢٥ وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديدھا.**

طلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيسة الجلسة اطلاعه على النتيجة السابقة للتصويت ، حيث أشارت كاتبة الجلسة بأن ٧٥,٢٨٢٪ من الحضور وافقوا على انتخاب مدققي حسابات للشركة السادة طلال أبو غزالة وشركاه مكتب رقم ٢٨ - السيد محمد خليل أحمد الأزرق ، وقد تحفظ ما نسبته ٢٤,٧١٨٪ من الحضور على تعيين مكتب طلال أبو غزالة كمصدق للحسابات .

وقد طلب المندوب المراقب التأكيد على هذا القرار بالتصويت عليه حاليا ، وطلب من رئيسة الجلسة بتزويده بنتيجة التصويت بعد الانتهاء منه ، وقد افادت رئيسة الجلسة بموافقة الحضور بالإجماع على تعيين مكتب السادة طلال أبو غزالة كمصدق خارجي يحمل إجازة رقم ١٠٠٠ وتفويض المجلس بتحديد أتعابه.

**البند الثامن: الموافقة على توزيع ما نسبته (١٪) من رأس المال كأرباح على المساهمين.**

حيث طلب مندوب مراقب عام الشركات الانتقال إلى البند الثامن من بنود الدعوة ، وقد ضم ذلك بسؤال موجه إلى رئيسة الجلسة عن قيمة الأرباح لعام ٢٠٢٤ ، حيث فوضت رئيسة الجلسة السيد فادي اعديلي للإجابة عن هذا السؤال ، وقال أنه بالنسبة للأرباح المدورة هي ١٠,٩٨٥,٠٠٠ دينار لعام ٢٠٢٤ ، وهذا يعني أن نسبة التوزيع البالغة ١٪ تساوي ٣٤٢,٠٠٠ دينار لعام ٢٠٢٤ ، وهنا وجه مندوب مراقب عام الشركات سؤالاً آخر ، هل هي أرباح قابلة للتوزيع ومتحققة ، وأجاب السيد فادي نعم .

هنا أشار مندوب مراقب عام الشركات بأن هناك اقتراح من د . مازن أبو خضر برفع نسبة توزيع الأرباح من ١٪ إلى ٣٪ ، ووجه سؤالاً للهيئة العامة هل هناك موافق على رفع النسبة ، وهذا يرجع إلى قرار مجلس الإدارة حسب سيولته ، أم الاكتفاء بالنسبة الموافقة عليها، وهنا قام السيد هشام جبر بمداخلة ، تمثلت في قوله في ظل التدفق النقدي داخل الشركة من خلال الاطلاع على الميزانيات والارقام، اليوم كتدفق نقدي للشركة، فهي لا تستطيع توزيع نقد حاليا ، لعدة أسباب أهمها ما تقدم به السيد فادي وهي الودائع لأجل أو الحسابات لأجل والتي تم إعدادها لأصحابها، وهي دون مبلغ ٣٤٢,٠٠٠ دينار، بمعنى لا تشمل المبلغ ٣٤٢,٠٠٠ دينار الموافق عليه ولكن اناقش اقتراح د.مازن أبو خضر ، والمعنى إذا قمنا برفع هذه النسبة قد تؤثر على العمل الأساسي للشركة ، وأن ما نتطلع إليه هو استقرار العمل الأساسي للشركة ، مع مطالبتنا بوعد من إدارة الشركة أن يكون هناك توزيع أفضل من ذلك في العام القادم .

وهنا طلب مندوب مراقب عام الشركات من رئيسة الجلسة تزويده بنتيجة التصويت النهائية بعد إجرائها ، وطلب مندوب مراقب عام الشركات تزويده من كاتبة الجلسة بنسبة التصويت السابق بأنه حصل القرار على ٧٥,٢٨٢٪ موافقة على توزيع ما نسبته ١٪ من ارباح على المساهمين وكانت نسبة التحفظ ٢٤,٧١٨٪ .

*Handwritten signature and stamp.*



الأولى التمويل  
FIRST FINANCE

وبإعلان رئيسة الجلسة للنتيجة النهائية للتصويت، فقد أفادت من خلال كاتب الجلسة بأن الموافقة قد بلغت ما نسبته ٩٩,٢٧٪ على توزيع ١٪. وحيث تقدم د. مازن بالتحفظ على هذا القرار لكون مجلس الإدارة وإدارة الشركة قد وعد مسبقاً بتوزيع نسبة الأرباح ولم تحقق ذلك وأن توزيع ما نسبته ٣٪ لا يؤثر على أعمال الشركة وهذا ما برر به تحفظه، وبالتالي يكون نسبة التحفظ ما نسبته ٠,٧٣٪. وهنا أعلنت رئيسة الجلسة بأن نسبة الموافقة على هذا القرار هي ٩٩,٢٧٪ وأن نسبة التحفظ عليه هي ٠,٧٣٪.

وطالب المراقب هنا الانتقال إلى البند التالي، وهنا سجل السيد فادي اعديلي مداخلة بموافقة مندوب مراقب عام الشركات بأنه ورد عدة أسئلة من المساهمين الذي حصل لديهم لبس، حيث أن اللبس يكمن في أن بعض المساهمين الذين يملكون أسهم في الشركة وقت التصويت السابق على القرار بنسبة ٧٥,٢٨٢٪ وقد قاموا ببيع هذه الاسهم وهم لا يملكون أي شيء حالياً وهل يكون القرار يسري بشكل رجعي وهل يستحقوا التوزيع الأرباح أم لا، فأجاب مندوب مراقب عام الشركات بأن القانون واضح وأنه حتى لو تم التصويت على القرار بالنسبة المذكورة، فقد تم بذات الوقت عدم إجازة البيانات المالية من قبل الهيئة العامة وبالتالي لا يمكن توزيع الأرباح. في ظل عدم مصادقة الهيئة العامة على البيانات المالية في ذلك الاجتماع.

**البند التاسع: المصادقة على استقالة فضيلة الأستاذ الدكتور علي محي الدين القرة داغي عضو هيئة الرقابة الشرعية وتعيين فضيلة الأستاذ الدكتور موسى القضاة كعضو هيئة الرقابة الشرعية.**

حيث طلب مندوب مراقب عام الشركات تزويده بنتيجة التصويت النهائية على البند التاسع وقد أفادت رئيسة الجلسة بأن نتيجة التصويت كانت الموافقة بالإجماع على استقالة الأستاذ الدكتور علي محيي الدين القرة داغي والأستاذ الدكتور موسى القضاة كعضو هيئة الرقابة الشرعية.

وقبيل انتهاء الجلسة طلب السيد محمود الحياصات من مندوب مراقب عام الشركات المشرف على الاجتماع، تثبيت نقطة عدم الموافقة والمصادقة على البيانات المالية من قبل الهيئة لعام ٢٠٢٤، وبالتالي الحيلولة دون توزيع الأرباح في ذلك الوقت وحيث أكد المراقب على طلبه من كاتبة الجلسة بتثبيت هذه النقطة، وتثبيت رد مجلس الإدارة الذي تضمن الإشارة إلى عدم المصادقة على البيانات المالية في الاجتماع السابق وبالتالي عدم إمكانية توزيع الأرباح في حينه.

وفي نهاية الاجتماع شكرت رئيسة الجلسة السيدة هجره محمد الفارس حماد عطوفة مندوب مراقب عام الشركات السيد فارس شاهين والسادة الحضور.

محمد حماد





الأولى للتمويل  
FIRST FINANCE

نحن رئيس الجلسة وكاتب الجلسة نصادق على صحة الوقائع الواردة في هذا المحضر وعلى انعقاد الاجتماع بشكل قانوني.

فارس شاهين  
مندوب مراقب عام الشركات

السيدة هجره محمد الفارس حماد  
رئيس الجلسة

رؤى عامر بعاره  
كاتب الجلسة

هجره حماد

دائرة مراقبة الشركات  
دفعت رسوم حضور اجتماع

بتاريخ 09-07-2025

بموجب وصل إلكتروني 2775967

فرع العقبة  
Aqaba Branch

الرقم الموحد: 06 / 5506740

فرع الوحدات  
Al Wehdah Branch

الرقم الموحد: 06 / 5506740

فرع الزرقاء  
Zarqa Branch

الرقم الموحد: 06 / 5506740

فرع إربد  
Irbid Branch

الرقم الموحد: 06 / 5506740

الفرع الرئيسي  
Main Branch

الرقم الموحد: 06 / 5506740

رأس المال المدفوع: ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني